



The impact of the audit committee's financial experience on the efficiency of investment decisions

An applied study in a sample of Iraqi banks

*قياس أثر الخبرة المالية للجنة التدقيق في كفاءة القرارات الاستثمارية

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

***ساجدة رحمان حسان القرشي

**أ.م.د سندس ماجد رضا

Abstract : The study aims to deepen knowledge of the role provided by the financial expertise of the members of the audit committee as a main characteristic that leads to activating the role of the audit committee in the economic units. Therefore, the research tended to highlight the role and importance of the financial expertise of the members of the audit committee, especially since the Iraqi legislator was not exposed to it when forming the audit committee and the extent of its contribution to improving investment decisions. By analyzing the published annual financial reports of a sample of the Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange, which numbered (19) commercial banks, for the period (2012-2018). For the purpose of measuring the financial experience of the banking audit committee, the sample of the study was used, the survey method was given, and the audit committee was assigned the number (1), if she has financial or accounting experience, and (0) otherwise, and a scale (Richardson, 2006) to measure the efficiency of investment decisions. For the purpose of statistically testing the research hypotheses,

*بحث مستل

** جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

the statistical program (SPSS V 20) was used to find out the effect and the size of the correlation between the variables. Among the most important findings of the study is that the banks (the study sample) have financial and accounting expertise, as well as the existence of a statistically significant impact of the financial experience of the audit committee on the efficiency of investment decisions in Iraqi banks, The results of the study also demonstrated a significant decrease in the level of actual investment of the Iraqi companies under study. Therefore, the researcher recommended the necessity of legislative bodies and professional organizations. By activating the role of audit committees, especially scientific and practical experience, and stipulating the existence of a financial expert similar to the experiences of leading countries in the field of audit committees implementation, And the need to be careful when appointing members of the audit committee to choose those with the appropriate experience and qualifications.

Key words: financial experience, efficiency of investment decisions, commercial bank

Asst.Prof.Dr Sondos Majed reda ALjafary Sajida Rahman Hassan
ALquraishi

المستخلص: تهدف الدراسة الى تعميق المعرفة بالدور الذي تتيحه الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق بوصفها خصيصة رئيسية تؤدي الى تفعيل دور لجنة التدقيق في الوحدات الاقتصادية ،لذا اتجه البحث الى كفاءة القرارات ابراز دور واهمية الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ،ومدى مساهمتها في تحسين الاستثمارية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية المنشورة لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (١٩) مصرفاً تجارياً وللمدة (٢٠١٢-٢٠١٨) . ولغرض قياس الخبرة المالية للجنة التدقيق في المصارف عينة الدراسة تم استخدام أسلوب الاستقصاء، فأعطيت لجنة التدقيق الرقم (١) ، إذا كانت تمتلك الخبرة المالية او المحاسبية ،و (٠) بخلاف ذلك ،ومقياس فرضيات البحث إحصائياً فقد لقياس كفاءة القرارات الاستثمارية ، ولغرض اختبار (Richardson,2006) لمعرفة الاثر وحجم الارتباط بين المتغيرات ومن أهم SPSS V 20 تم استخدام البرنامج الاحصائي (النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن المصارف (عينة الدراسة) تتمتع بالخبرة المالية والمحاسبية ،

فضلا عن وجود أثر ذو دلالة احصائية للخبرة المالية للجنة التدقيق على كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية، كما اثبتت نتائج الدراسة انخفاضاً كبيراً في مستوى الاستثمار الفعلي للشركات العراقية محل الدراسة، لذا أوصت الباحثة بضرورة قيام الجهات التشريعية والمنظمات المهنية بتنفيذ دور لجان التدقيق، لا سيما الخبرة العلمية والعملية، وأن يتم النص على وجود خبير مالي اسوة بتجارب الدول الرائدة في مجال تطبيق لجان التدقيق، وضرورة الحرص عند تعيين اعضاء لجنة التدقيق على اختيار من تتوفر لديهم الخبرات والمؤهلات المناسبة.

الكلمات الدالة: الخبرة المالية، كفاءة القرارات الاستثمارية، المصارف التجارية .

المقدمة

يتوقف نجاح لجنة التدقيق في القيام بمسؤولياتها ومهامها على توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء اعمالهم بكفاءة وفعالية ومن ثم تحقيق أهدافها، ومن بين هذه الخصائص تحظى مسألة الخبرة المالية أو المحاسبية على أهمية خاصة في تشكيل لجان التدقيق، أي أن يكون الاعضاء على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وفي هذا يؤكد البعض على ضرورة دعم لجان التدقيق بالخبرات المتنوعة والمهارات المختلفة، خاصة مع نمو المسؤوليات وتعدد الانشطة الخاصة في المشروعات، أحد جوانب الخبرة تتعلق بالمهارات اللازمة لمواجهة المواقف المالية المعقدة فمن شأنها تعزيز لجان التدقيق بأعضاء ذوي خبرات مالية لتنفيذ دورها في تطوير جودة التقارير المالية، فضلاً عن أدراك الاخطار وفهم ابعادها، ووجهت العديد من الانتقادات للجان التدقيق خاصة بعد الانهيارات المالية إذ تمثلت جل الانتقادات في افتقار أعضاء لجنة التدقيق للخبرة المالية الكافية وعدم تمكنهم من الرقابة الداخلية بشكل الكافي، و لضمان فاعلية لجان التدقيق فإنه يجب أن يتمتع أعضائها بالخبرة المالية وأن تتوفر لديهم تأهيل علمي وخبرة كافية في مجال أعمال الشركة وبالأخص في مجالات المحاسبة والتدقيق، نظراً لأنه من ضمن مهام لجنة التدقيق الاشراف على عملية أعداد القوائم المالية وتقييم السياسات المحاسبية المطبقة ونظم الرقابة الداخلية وترشيح المراجعين كل ذلك يتطلب توفر مستوى معين من التأهيل والخبرات، تهدف الدراسة الى ابراز دور واهمية الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق خصوصاً وأن المشرع العراقي لم يتعرض لها عند تشكيل لجنة التدقيق ومدى مساهمتها في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرون .

منهجية الدراسة:

١. مشكلة الدراسة :

وجهت العديد من الانتقادات للجان التدقيق خاصة بعد الانهيارات المالية، إذ تمثلت في افتقار أعضاء لجنة التدقيق للخبرة المالية الكافية وعدم تمكنهم من الرقابة الداخلية بشكل الكافي، إذ لم تحظى الخبرة المالية أو

المحاسبية باعتبارها بعد هام لفعالية لجنة التدقيق بالاهتمام ولم يتم التطرق لها في القوانين والتشريعات العراقية عند تشكيل لجان التدقيق لذلك جاءت مشكلة البحث بنقاط التالية :-

- ١- هل يمتلك أعضاء لجنة التدقيق في المصارف العراقية الخبرة المالية والمحاسبية الكافية؟
- ٢- هل هناك كفاءة في القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية؟
- ٣- هل هناك انخفاض في الاستثمار الفعلي عن المستوى الامثل في المصارف العراقية؟.

٢. اهمية الدراسة:

تحتل مسألة الخبرة المالية على أهمية خاصة عنده تشكيل لجان التدقيق ، إذ تعد احد العوامل الهامة في فعالية لجنة التدقيق إذ تكون أكثر فاعلية في عملها إذا كان الاعضاء يتمتعون بالخبرة في مجالات المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية وأعداد التقارير المالية ، جاءت الدراسة لتسليط الضوء على دور الخبرة المالية باعتبارها بُعد هام لفاعلية لجنة التدقيق لم يتم التطرق اليه في القوانين والتشريعات العراقية عند تشكيل لجنة التدقيق .

٣. اهداف الدراسة:

١. بيان أو تحديد ماهية الخبرة المالية التي يجب أن تتوفر في عضو لجنة التدقيق.
٢. توجيه الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تؤديه الخبرة المالية التي يتمتع بها اعضاء لجنة التدقيق .
٣. الوصول الى نتائج وتوصيات من شأنها مساعدة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية للاستفادة من مزايا لجان التدقيق لترشيد قراراتهم الاستثمارية وتحقيق أهداف الاستثمار بكفاءة.

٤. فرضيات الدراسة

١. يمتلك اعضاء لجنة التدقيق في المصارف العراقية الخبرة المالية أو المحاسبية الكافية.
٢. أن هناك كفاءة في القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية.
٣. أن هناك انخفاض في الاستثمار الفعلي عن المستوى الامثل في المصارف العراقية.
٤. أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية.

٥. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل بالشركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من الفترة (٢٠١٢_٢٠١٨) والبالغ عددها (١٩) مصرفاً تجارياً، وتم استبعاد سنة ٢٠١٨ لمصرف الشمال

و(٢٠١٣,٢٠١٢) لكل من مصرف العطاء ومصرف الاقليم لعدم توفر البيانات المالية السنوي ليبلغ اجمالي عدد المشاهدات (١٢٨)مشاهدة.

المبحث الاول

الخبرة المالية للجنة التدقيق

أولاً مفهوم الخبرة المالية:

يشير مفهوم الخبرة المالية الى أعضاء اللجنة الذين لديهم المعرفة والخبرات في المحاسبة و أعداد التقارير المالية والضوابط الداخلية والتدقيق (Feng:22,2014). ويرى (, Aronmwanet al , 2018:32) أن الاشخاص ذوي الخبرة المالية يمكن أن تعني أيأ من المحاسب العام أو المدققين أو المسؤولين الماليين أو المراقبين ،أو أي شخص عمل في دور اشرافي يتضمن أعداد البيانات المالية وبالتالي يمكن أن تكون الخبرة فنية او إشرافية.

عرف المادة ٤٠٧ قانون اوكسلي مصطلح الخبير المالي في لجنة التدقيق بأنه الشخص الذي لديه فهم المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وبكيفية أعداد التقارير المالية، و القدرة على تقييم التطبيق العام لهذه المبادئ فيما يتعلق بالمحاسبة للتقديرات والمستحقات والاحتياطيات ،والخبرة في إعداد أو تدقيق وتحليل و تقييم البيانات المالية، والخبرة في ضوابط المحاسبة الداخلية، وفهم الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، وفهم وظائف لجنة التدقيق بالإضافة إلى متطلبات الافصاح المتعلقة بلجان التدقيق . اذ تتطلب من مراجعي الشركات العامة الإبلاغ عن جميع الحسابات الهامة والسياسات والممارسات ، وجميع المعالجات المحاسبية البديلة التي تمت مناقشتها مع الإدارة وأي اتصالات خطية أخرى بين المراجع والإدارة.

عرف تقرير لجنة (BRC) 1999 الخبرة المالية بأنها الممارسة السابقة في مجال المحاسبة والتمويل والتي تتطلب شهادة مهنية أو أي شروط مزاولة مماثلة، وفي هذا المجال صنف (Robert :178,2005) الخبرة التي يجب أن يتمتع بها عضو لجنة التدقيق الى خمس اصناف :

١. الخبرة المالية.
٢. الخبرة المحاسبية.
٣. الخبرة التي يجب أن يتمتع بها الاساتذة الجامعيون
٤. الخبرة التي يتمتع بها العمال .
٥. الخبرة القانونية .

ثانياً: أهمية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق

ترجع أهمية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق لأسباب عديدة منها:

- زيادة القدرة على تقييم طبيعة وملائمة الاختيارات من قبل الإدارة .
 - يتضمن ميثاق عمل لجان التدقيق بعض السياسات المحاسبية المتشددة والمتحفظة.
 - تؤدي الى رد فعل ايجابي لسوق الاوراق المالية وسعر الاسهم .
 - تؤدي الى تقليل خطر ضعف الرقابة والحد من التلاعب بالأرباح.
- أن الخبرة والمعرفة تدعم خاصيتي الاستقلال والموضوعية لأعضاء لجنة التدقيق ، فامتلاك عضو لجنة التدقيق للخبرة والمعرفة والمهارة تمكنه من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بالإجراءات هذه النظم، بالإضافة الى القدرة على فهم الامور المحاسبية والمراجعة والإدارة المالية وأن يكونوا وعلى دراية كافية بأعداد التقارير المالية وبمجال وطبيعة نشاط الشركة ،فتعد الأدوات المالية الحالية وتعد هياكل رأس المال الشركات ،وظهور صناعات جديدة والتطبيق الابداعي للمعايير كلها تعزز من أهمية أن يكلف أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجنة التدقيق (الشواربي، ٢٠١٨: ٣٢) ، فالخبرة المالية تشكل عاملاً هاماً في فعالية لجنة التدقيق، إذ يجب أن تتكون لجنة التدقيق من أعضاء قادرين على قراءة وفهم البيانات المالية الاساسية وفهم المعلومات المالية وتحليلها ،و أن يكونوا على دراية جيدة و ذو خبرة للقيام بمسؤولياتهم بفاعلية (Salleh:139,2017) .

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن فاعلية لجنة التدقيق يتم تحديدها من خلال المعرفة والخبرة المالية لأعضائها، إذ تسمح للأعضاء بفهم عملية التدقيق وحل الخلافات بين الإدارة والمدققين الخارجيين وفهم المخاطر التي تواجهها الشركة (Kamamad: ٥٠٤,2014). وتقديم التأييد والدعم المطلوب لمراجعي الحسابات عند مناقشة الامور المتعلقة بالتدقيق مع الإدارة (Lawrence :20,2004) . و كما أنها تزيد من احتمالات أداء الشركة بشكل أفضل وقادرة على الحد من التلاعب بالأرباح من خلال التأكيد على نظام المراقبة ، فإذا كان لدى الشركة نسبة عالية من المديرين الملمين مالياً فإن احتمال حدوث الخطأ قليل (Anis:308,2017) (

يرى (Salleh:139,2017) أن الخبرة المالية تعزز قوة لجنة التدقيق، والتي بدورها تشرف على التقارير المالية وهي مسؤوليتها الرئيسية، وقد حقق العديد من الباحثين في تأثير الخبرة المالية للجنة التدقيق على مجموعة متنوعة من التقارير المالية ومعايير جودة التدقيق ووجدوا أنه من غير المحتمل أن يكون لدى الشركات التي تعاني من مشاكل مالية أعضاء لجنة تدقيق من ذوي الخبرة المالية، ووجدوا أن هنالك تأثير كبير للخبرة المالية للجنة التدقيق على جودة التقارير المالية والتي تعد محدداً لكفاءة الاستثمار.

ويكفي توفير الخبرات المالية اللازمة في عضو واحد على الأقل، وأن تتوفر بباقي الاعضاء الحدود المقبولة لفهم المعلومات المالية والمحاسبية، ويعد تواجد خاصية الخبرة في الجوانب المحاسبية والمالية شرطاً لنجاح اللجنة في أداء المهام الملقاة على عاتقها، حيث من شأنها تخفيض احتمالات حدوث مشكلات في التقرير المالي، وتدعيم المدقق الخارجي في حالة وقوع خلافات مع الإدارة التنفيذية، وتحقيق التواصل مع المدققين، (101: Abbott et al, 2002).

المبحث الثاني

كفاءة القرارات الاستثمارية

أولاً: مفهوم القرار الاستثماري: تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم وأصعب القرارات فعلى الرغم من أن الإنفاق الاستثماري قد يحدث في الوقت الحاضر إلا أن المكاسب التي يحققها والآثار المرتبطة به تستمر لفترة طويلة نسبياً حيث يترتب على حدوث أي خطأ عند اتخاذ قرارات الاستثمارية نتائج خطيرة يصعب تصحيحها، ويزداد الخطر كلما كانت المبالغ المطلوب استثمارها كبيرة، خاصة أن ظاهرة عدم التأكد لا يمكن تجاهلها في ظل ظروف تتسم بتطور والتغير المستمر (موسى: ٢٠١١، ١). يدور قرار الاستثمار حول أنفاق رأس المال على الأصول التي تحقق أقصى عائد للشركة خلال الفترة وبالتالي يتعلق القرار بسلع الأساسية التي يجب شرائها بحيث تكسب الشركة أكبر قيمة، وللقيام بذلك هنالك حاجة للشركة لإيجاد توازن بين أهدافها قصيرة الاجل وطويلة الاجل (Oteng: 52, 2019).

عرف قرار الاستثمار على أنه عملية تنطوي على تخصيص الموارد المالية إلى الأصول الثابتة (سلع انتاجية) خلال مدة زمنية معينة، عن طريق دراسة وتقييم البدائل الاستثمارية وأجراء المفاضلة بينها (Giard: 144, 2003). وهو مجموعة من الموارد المالية التي ينتظر أو يتقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة من الموارد الرأس مالية المرغوبة في الزمان والمكان وتوفير أماكنها استقلالها تحقيقاً للغرض أو الاغراض التي خصصت من أجل تحقيقها (الحسن: ٢٠٠٩، ٢٠).

ثانياً: مقومات القرار الاستثماري

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات اساسية منها

١. الاستراتيجية الملائمة للاستثمار: تختلف استراتيجيات الاستثمار الي يتبناها المستثمرين حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر فيما يعرف بالمنحنى التفضيلي للاستثمار والذي يختلف من مستثمر الى اخر وفق ميل المستثمر للعناصر التالية (السيولة، الربحية، الأمان) ويعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه بينما يعبر عن ميله لاتجاه السيولة والامان بالمخاطرة التي يكون مستعداً لقبولها (مطر: ١٩٩٦، ١٧).

٢. الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري

عند اتخاذ قرار كقرار الاستثمار لابد من أخذ عاملين بعين الاعتبار :

العامل الاول : أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات التالية : (الطيلوني, 2011: 49)

■ تحديد الهدف الأساسي للاستثمار .

■ تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار .

■ التقييم للعوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة .

■ اختيار لبديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة لأهداف المحددة .

العامل الثاني : يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار: (مطر وتيم: ٢٢ (2005

■ مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية

■ مبدأ الخبرة والتأهيل

■ مبدأ الملائمة

■ مبدأ توزيع الاخطار

■ ثالثاً: أنواع القرارات الاستثمارية

يواجه المستثمر ثلاث حالات تتطلب منة اتخاذ القرار الاستثماري إذ يتوقف طبيعة القرار الذي يتم أخذه على طبيعة العلاقة القائمة بين الاداة الاستثمارية والسعر ، وقيمتها من وجهة نظره فضمن ذلك الاطار تتدرج القرارات الاستثمارية إلى ثلاثة انواع هي : (العويسي , ٥٨: ٢٠١٠)

1-قرار الشراء : يتخذ المستثمر هذا القرار عند شعوره بأن قيمة الاداة الاستثمارية متمثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها مقدرة بإطار العائد والمخاطرة تزيد عن السعر السوقي للاداة ، بمعنى آخر عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الاداة الاستثمارية ، مما يحث المستثمر على شراء تلك الاداة رغبة بتحقيق مكاسب رأسمالية عن ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلاً ، مما ينتج عن ذلك حدوث ضغوط شرائية في السوق على تلك الاداة مؤدياً زيادة سعرها السوقي باتجاه الذي ينقص الفارق بين السعر و القيمة .

2-قرار عدم التداول : يترتب على الحالة السابقة ، أن يستمر السعر بارتفاع إلى نقطة يتساوى عندها السعر السوقي مع القيمة ، ومن هنا يصبح السوق في حالة تماثل تلزم على من كان لديه دافع البيع أو الشراء التوقف عن ذلك ، فيكون القرار الاستثماري في هذه المرحلة هو عدم التداول كون المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية كما تنتفي لديه كذلك أنياً مخاطر من تدهور في السعر بالمستقبل القريب الا أذ تغيرت الظروف السائدة .

٣- قرار لبيع : بعد مرور السوق بحالة من تماثل حيث يتساوى السعر مع القيمة تعمل ديناميكية فتخلق إرادة إضافية لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، وفي نطاق نموذجها الخاص بالقرار حيث يرى السعر السوقي بتلك اللحظة ما يزال أقل من قيمة الاداة الاستثمارية مما يستدعي منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الاداة زاد عن القيمة وبذلك يرتفع السعر عن القيمة مانحاً لغيره دافع للبيع، فيصبح عندئذ قرار المستثمرين هو قرار البيع وذلك يخلق ضرفا جديدا ينعكس على آلية السوق يصل الى النقطة يكون فيها المعروض من الأداة أكثر من المطلوب فيتجه سعر الأداة السوقي للهبوط مرة اخرى .

رابعاً: كفاءة القرارات الاستثمارية

الاستثمار هو أحد المحددات الهامة للنمو ، ليس فقط للشركات ولكن أيضاً للاقتصاد ككل، يمكن للاستثمارات التي تقوم بها الشركات في شكل مشاريع، أن تساهم في التطور المادي للبلد وكذلك توفير فرص العمل ويمكن للشركات أيضاً الاستثمار في شكل رأس المال وهذا يساهم في تطوير أسواق رأس المال وبالتالي فإن القرار الاستثماري ليس فقط مهماً للشركة ، ولكن أيضاً للاقتصاد بشكل عام. علاوة على ذلك ، يجب ألا يكون التركيز فقط على كمية الاستثمار ، ولكن أيضاً على جودة الاستثمار بعبارة أخرى ، قد تكون كفاءة الاستثمار أكثر أهمية من مقدار الاستثمار (Rad et al: ١٣٠, 2014) .

يعد استثمار الشركات واحداً من أهم وأعقد القرارات والانشطة اللازمة لضمان نمو الشركات واستمرارها في الاجل الطويل ، فالشركات التي لديها تدفق نقدي حر كبير قد تستخدم تلك الموارد للنفقات الاستثمارية أو عمليات الاستحواذ التي قد لا تعزز بالضرورة قيمة الشركة ، وبدلاً من اعادة التدفقات النقدية الزائدة للمساهمين (Myers:147-157, 1977) . يفضل مديرو الشركات استثمار التدفق النقدي الفائض في مشاريع غير مربحة من اجل الحصول على منافع شخصية، مما يزيد من حجم الشركة لأسباب شخصية كالحفاظ على السلطة الادارية ، بخلاف ما يحققه المديرون من مزايا مالية من القيام بعمليات الاستحواذ بزيادة حجم ما يحصلون عليه من تعويضات . وهي قرارات التي تنعكس بشكل مباشر على كفاءة تخصيص رأس المال على النمو والقدرة الانتاجية في الاقتصاد (Jiang :54, 2016)

عندما تستثمر إدارة الشركة في مشاريع ذات القيمة الحالية الصافية موجبة (NPV) في ظل عدم وجود احتكاكات سوقية يشار إلى هذه الظاهرة باسم كفاءة الاستثمار (Shahzad , Hanif:601 , 2018) "ويقصد بالاحتكاكات أو المشكلات السوقية القيود التي تفرضها طبيعة السوق المالية، والتي تجعل من الصعب تحقيق النتائج المستهدفة بشكل كامل، وتتمثل في النواحي ذات الصلة بإتمام المعاملات في السوق المالية، مثل: الوقت، والجهد، والتكلفة، والأعباء الضريبية اللازمة لتجميع البيانات الملائمة التي تساعد على إتمام المعاملات" (حسين، ٢٠١٩: ٤).

وكما تشير الكفاءة لقدرة الشركة على الحصول على قيم صافية موجبة في جميع مشاريعها، ترتبط كفاءة القرارات الاستثمارية بمفهوم آخر إلا وهو الحجم الأمثل للاستثمار، ويقصد به الاستمرار باستثمار حتى تتساوى المنفعة الحدية للاستثمار مع تكاليف الحدية (حميدي، ٢٠١٧: ٣٨٤) وتتصف القرارات الاستثمارية بالكفاءة عندما يكون مقدار الاستثمار الفعلي في سنة ما مساوياً لكمية الاستثمار المتوقع لتلك السنة، والذي يحدد في ضوء فرص النمو المتاحة للشركة إذا كانت هنالك زيادة أو نقص في الاستثمار عما هو متوقع فإن ذلك يشير الى عدم كفاءة القرارات الاستثمارية (المليجي: ٢٠، 2017). قدمت دراسة (Biddle et al 2009) أدلة على أن المستوى الأمثل للاستثمار، قد لا يتحقق دائماً، إذ غالباً ما يكون هنالك ابتعاد عن المستوى الأمثل وهو ما يترتب عليه عدم كفاءة القرارات الاستثمارية بسبب بعض مظاهر السوق، ومن أبرزها عدم تماثل المعلومات. وقد تتخذ عدم كفاءة القرارات الاستثمارية أحد مظهرين أحدهما هو زيادة الاستثمار أو الإفراط في الاستثمار ويقصد به قيام الشركات بتنفيذ مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة والآخر هو نقص أو تخفيض الاستثمار وهو قيام الشركة بعدم تنفيذ مشروعات استثمارية ذات صافي قيمة حالية موجبة.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

أولاً: نماذج القياس المستخدم

طريقة قياسه	رمز المتغير	المتغير	نوع المتغير
امتلاك احد اعضاء اللجنة على الاقل للخبرة المالية والاقتصادية بحسب المؤهل الدراسي له	Exp	الخبرة المالية	مستقل
الفرق بين الاستثمار الفعلي والاستثمار الامثل المحسوب وفق الانموذج الاحصائي الاتي:-	Eff	كفاءة القرارات الاستثمارية	تابع

$$Investment_{it} = B_0 + B_1 Neg_{it-1} + B_2 \%RevGrowth_{it-1} + B_3 Neg * \%RevGrowth_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

قياس المتغير المستقل الخبرة المالية

تم قياس الخبرة المالية للجنة التدقيق من خلال أعطاء الرقم (١) إذا كانت لجنة التدقيق تضم عضو مالي والرقم (٠) بخلاف ذلك

قياس المتغير التابع: كفاءة القرارات الاستثمار:

تم استخدام نموذج (Richardson,2006) في قياس كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات العراقية محل الدراسة، يقوم هذا النموذج على المقارنة بين الاستثمار الفعلي للشركة في سنة معينة وبين حجم الاستثمار

المتوقع للشركة لنفس العام ،ويعد القرار الاستثماري قرار غير كفوء في حالتين الاولى: زيادة في حجم الاستثمار الفعلي عن الحجم الامثل للاستثمار المتوقع

تعرف هذه الحالة الزيادة في الاستثمار او (الافراط في الاستثمار) أما الحالة الثانية نقص في الاستثمارات الفعلية عن الحجم الامثل للاستثمار المتوقع وتعرف بنقص الاستثمار.

يتم تقدير حجم الاستثمار المتوقع للشركة في ضوء فرص نموها والذي قد يحدد باعتباره دالة في نمو الإيرادات، يعد نموذج (Piecewise Cinear Recgression) نموذج الانحدار المتجزئ هو النموذج المناسب لصياغة هذه العلاقة ويأخذ الشكل التالي.

$$\text{Investment}_{it} = B_0 + B_1 \text{Neg}_{it-1} + B_2 \% \text{RevGrowth}_{it-1} + B_3 \text{Neg} * \% \text{RevGrowth}_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن (Investment) يمثل الاستثمارات الفعلية وهي مجموع الاستثمارات الجديدة في الاصول الثابتة و الاستثمارات المالية طويلة الاجل ونفقات البحث والتطوير مطروح منها مبيعات الاصول الثابتة والاستثمارات طويلة الاجل ،مع ترجيح الناتج بأجمالي الاصول في العام السابق،

(RevGrowth it-1): يمثل معدل النمو السنوي في ايرادات العام السابق ويتم قياسه كالاتي:-

معدل النمو في الايراد = ايرادات العام الحالي – ايرادات العام السابق / ايرادات العام السابق

(Neg it-1): هو متغير وهمي يأخذ الرقم (1) اذ كان نمو الايرادات موجب ويأخذ الرقم صفر بخلاف ذلك

وبالاستناد الى معادلة الانحدار أعلاه يتم احتساب كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال تقسيم الشركات الى مجموعتين بالاعتماد على قيمة البواقي الاحصائية وكالاتي:-

- الشركات ذات بواقي احصائية سالبة تتصف بانخفاض الاستثمار.

- الشركات ذات البواقي الاحصائية موجبة تتصف بارتفاع الاستثمار.

نتائج قياس كفاءة الاستثمار

ت	المصرف	السنة	الاستثمار الامتثل(المتوقع)	كفاءة الاستثمار (الفرق بين الفعلي والامتثل)	نوع الفرق (ارتفاع ام انخفاض بالاستثمار)
1	الاهلي	2012	0.057353649	-0.036912202	انخفاض بالاستثمار
		2013	0.042807488	-0.043778829	انخفاض بالاستثمار
		2014	0.042935996	-0.022983746	انخفاض بالاستثمار
		2015	0.138904412	-0.144359211	انخفاض بالاستثمار
		2016	0.043482702	-0.0380259	انخفاض بالاستثمار
		2017	0.134038196	-0.126354771	انخفاض بالاستثمار
		2018	0.128349144	-0.124100582	انخفاض بالاستثمار
2	العتاء	2014	0.131626226	-0.131468033	انخفاض بالاستثمار
		2015	0.131548801	-0.09873748	انخفاض بالاستثمار
		2016	0.043482702	-0.027734967	انخفاض بالاستثمار
		2017	0.13403803	-0.107282637	انخفاض بالاستثمار
		2018	0.12565433	-0.109255021	انخفاض بالاستثمار
3	الشرق	2012	0.044103414	-0.027597417	انخفاض بالاستثمار
		2013	0.041549018	-0.010498127	انخفاض بالاستثمار
		2014	0.133093834	-0.117140783	انخفاض بالاستثمار
		2015	0.043748758	-0.010144532	انخفاض بالاستثمار
		2016	0.122431794	-0.090287473	انخفاض بالاستثمار
		2017	0.134938125	-0.132850487	انخفاض بالاستثمار
		2018	0.046318524	-0.039869647	انخفاض بالاستثمار
4	بغداد	2012	0.042727284	-0.041094987	انخفاض بالاستثمار
		2013	0.045609342	-0.033780075	انخفاض بالاستثمار
		2014	0.137335339	-0.136532246	انخفاض بالاستثمار
		2015	0.041662414	-0.04045174	انخفاض بالاستثمار
		2016	0.137691962	-0.137182887	انخفاض بالاستثمار
		2017	0.134609024	-0.124081194	انخفاض بالاستثمار
		2018	0.133755849	-0.131904961	انخفاض بالاستثمار
5	المتحد	2012	0.04588134	0.010680149	ارتفاع بالاستثمار
		2013	0.135293256	-0.123294636	انخفاض بالاستثمار
		2014	0.133279523	-0.110275918	انخفاض بالاستثمار
		2015	0.138128165	-0.173826163	انخفاض بالاستثمار
		2016	0.131155869	-0.127129102	انخفاض بالاستثمار
		2017	0.101984102	-0.09236098	انخفاض بالاستثمار
		2018	0.138938732	-0.086200941	انخفاض بالاستثمار
6	عبر العراق	2012	0.127970637	-0.093974086	انخفاض بالاستثمار
		2013	0.130710215	-0.13049159	انخفاض بالاستثمار

ارتفاع بالاستثمار	0.002300928	0.11025914 8	2014	المنصور	7
انخفاض بالاستثمار	-0.049963206	0.053609621	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.041738663	0.045594102	2016		
ارتفاع بالاستثمار	1.630618831	0.133649906	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.048759731	0.134032725	2018		
انخفاض بالاستثمار	-0.045463622	0.054675783	2012		
انخفاض بالاستثمار	-0.04431097	0.05084096	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.10809085	0.136898638	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.036647117	0.042710365	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.127890503	0.133689863	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.114626081	0.123545266	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.042383658	0.044881305	2018		
انخفاض بالاستثمار	-0.012236309	0.062774735	2012		
انخفاض بالاستثمار	-0.033891085	0.05334137	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.109262222	0.128122338	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.120519826	0.136475532	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.030891409	0.042449346	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.008121804	0.04222746	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.108853177	0.130504796	2018		
انخفاض بالاستثمار	-0.113876913	0.132771199	2012	أيلاف	9
انخفاض بالاستثمار	-0.130972227	0.13833176	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.132960952	0.138832624	2014		
ارتفاع بالاستثمار	0.269601982	0.133133956	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.041968233	0.04227641	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.048147705	0.041433425	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.134257331	0.135479774	2018	کردستان	10
انخفاض بالاستثمار	-0.049525462	0.057386713	2012		
انخفاض بالاستثمار	-0.04019433	0.041394292	2013		
ارتفاع بالاستثمار	0.012430162	0.043655251	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.040522951	0.041269142	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.02415217	0.043296205	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.132374487	0.137126936	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.048727964	0.047693233	2018		
انخفاض بالاستثمار	-0.022787961	0.054252418	2012	العراقي الاسلامي	11
انخفاض بالاستثمار	-0.041789687	0.046049626	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.139624789	0.13176483	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.123784945	0.134137506	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.03881214	0.041820498	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.033553096	0.042893505	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.134571724	0.136401919	2018		

ارتفاع بالاستثمار	0.152415233	0.054946746	2012	الخليج	12
ارتفاع بالاستثمار	0.018758142	0.047754167	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.108894629	0.137842834	2014		
ارتفاع بالاستثمار	1.267185961	0.135596327	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.131604414	0.133736782	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.134802969	0.135596327	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.129952878	0.133034811	2018		
ارتفاع بالاستثمار	0.016535174	0.046493268	2012	الشمال	13
ارتفاع بالاستثمار	0.231829484	0.041295619	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.119412792	0.13435536	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.124435981	0.130854621	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.007734045	0.13419371	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.129590869	0.128264921	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.034346338	0.041082257	2012		
انخفاض بالاستثمار	-0.053451403	0.057087464	2013	الموصل	14
ارتفاع بالاستثمار	0.025511082	-0.02362019	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.120715477	0.123468504	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.044292975	0.042870257	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.04083708	0.042891955	2017		
ارتفاع بالاستثمار	0.078743641	0.042076093	2018		
ارتفاع بالاستثمار	0.021091903	0.129314894	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.019957104	0.044787152	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.042100288	0.042415895	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.136479171	0.137522189	2017		
ارتفاع بالاستثمار	1.591348965	0.129314894	2018		
انخفاض بالاستثمار	-0.127520316	0.138753042	2012		
انخفاض بالاستثمار	-0.031456242	0.04548613	2013	بابل	16
انخفاض بالاستثمار	-0.130273494	0.130704744	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.041357695	0.043060113	2015		
ارتفاع بالاستثمار	0.075306801	0.04329698	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.126158101	0.136009983	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.040958824	0.043337792	2018		
ارتفاع بالاستثمار	0.043190046	0.046309612	2012		
انخفاض بالاستثمار	-0.015951133	0.042435785	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.063810665	0.042081646	2014		
ارتفاع بالاستثمار	0.006116832	0.041297168	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.119945788	0.124142456	2016		
انخفاض بالاستثمار	-0.128883381	0.132177325	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.04222803	0.043042031	2018		
انخفاض بالاستثمار	-0.03753274	0.042695642	2012	الأنتمان	18

ارتفاع بالاستثمار	0.343752726	0.136916212	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.117353955	0.13663602	2014		
ارتفاع بالاستثمار	0.114618767	0.137181648	2015		
ارتفاع بالاستثمار	0.227112763	0.134567741	2016		
ارتفاع بالاستثمار	0.586847975	0.137785453	2017		
انخفاض بالاستثمار	-0.134865643	0.138445163	2018		
انخفاض بالاستثمار	-0.000417843	0.04248866	2012	التجاري	19
انخفاض بالاستثمار	-0.040269504	0.041235175	2013		
انخفاض بالاستثمار	-0.136459362	0.137356229	2014		
انخفاض بالاستثمار	-0.040551331	0.041125782	2015		
انخفاض بالاستثمار	-0.022041424	0.041125394	2016		
ارتفاع بالاستثمار	1.111955741	0.045333858	2017		
ارتفاع بالاستثمار	0.516909249	0.136152731	2018		

بعد الانتهاء من قياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة تم اجراء التحليلات الاحصائية لاختبار الفرضيات وباستخدام البرنامج الاحصائي (SPSSv20) وكانت النتائج كالآتي:

ثانياً: اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى "أن هناك كفاءة في القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية".

لغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي (one-way anova) بين حجم الاستثمار الفعلي وحجم الاستثمار الامثل المحسوبان سابقا, فإذا ما كان هناك تباين معنوي من الناحية الاحصائية بينهما كان ذلك دالاً على عدم وجود كفاءة في القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل ادارة المصارف العراقية, وإذا لم يوجد تبيان معنوي من الناحية الاحصائية بينهما كان ذلك دالاً على وجود كفاءة في تلك القرارات الاستثمارية. وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول رقم (١) نتائج اختبار الفرضية الاولى

ANOVA					
Investment					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.105	1	.105	1.496	.222
Within Groups	17.753	254	.070		
Total	17.858	255			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى معنوية الاختبار بلغت ٠.٢٢٢ وهي أكبر من مستوى الخطأ المقبول والمحدد بالعلوم الاجتماعية بمقدار ٠.٠٥ وهذا يعني عدم وجود تباين جوهري بين حجم الاستثمار الفعلي وحجم الاستثمار الامثل وبالتالي تقبل فرضية البحث وهذا يعني ان هناك كفاءة في القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية

الفرضية الثانية "أن هنالك انخفاض في الاستثمار الفعلي عن المستوى الامثل في المصارف العراقية".

لغرض اختبار هذه الفرضية تم تقسيم مصارف العينة الى مجموعتين وكلايتي:-

المصارف ذات الاستثمار المنخفض (التي فيها حجم الاستثمار الفعلي أقل من حجم الاستثمار الامثل) واعطيت الرقم صفر

المصارف ذات الاستثمار المرتفع (التي فيها حجم الاستثمار الفعلي أكبر من حجم الاستثمار الامثل) واعطيت الرقم واحد وباستخدام التحليل الاحصائي ثنائي الحد (Binomial Test) والذي من خلاله نستطيع اختبار معنوية انخفاض الاستثمار في المصارف عينة الدراسة وبلاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSSv20) كانت النتائج كالآتي:-

جدول رقم (٢) نتائج اختبار الفرضية الثانية

Binomial Test					
الاستثمار الفعلي	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
انخفاض بالاستثمار	1	105	.82	.50	.000
ارتفاع بالاستثمار	0	23	.18		
Total		128	1.00		

ويلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:-

أن عدد المشاهدات ذات الانخفاض بالاستثمار كانت ١٠٥ مشاهدة من أصل ١٢٨ مشاهدة أي بنسبة ٨٢%.
 أن عدد المشاهدات ذات الارتفاع بالاستثمار كانت ٢٣ مشاهدة من أصل ١٢٨ مشاهدة أي بنسبة ١٨%.
 وأن معنوية الاختبار بلغت ٠.٠٠٠ وهي أقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار ٠.٠٥ لذا فإنه يتم قبول فرضية البحث أي -بشكل عام- أن هناك انخفاض في الاستثمار في المصارف العراقية عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة:- " امتلاك اعضاء لجنة التدقيق في المصارف العراقية للخبرة المالية".

لغرض اختبار هذه الفرضية وبعد معرفة وتحديد مؤهلات اعضاء لجنة التدقيق وامتلاكهم الخبرة المالية من خلال الاطلاع على التحصيل الدراسي لهم, فقد تم تقسيم مشاهدات العينة الى مجموعتين وكالاتي:-

- المجموعة الاولى التي يكون أحد اعضاء (على الاقل) لجنة التدقيق فيها يمتلك الخبرة المالية واعطيت الرقم واحد.

- المجموعة الثانية التي يكون جميع اعضاء لجنة التدقيق فيها لا يمتلكون الخبرة المالية واعطيت الرقم صفر.

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-
جدول رقم (٣) نتائج اختبار الفرضية

Binomial Test					
Exp	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
عدم امتلاك الخبرة المالية	0	51	.40	.50	.027
امتلاك الخبرة المالية	1	77	.60		
Total		128	1.00		

ويلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:-

- أن عدد المشاهدات التي لا تتوافر فيها الخبرة المالية ل احد اعضاء (على الاقل) لجنة التدقيق فيها كانت ٥١ مشاهدة من اصل ١٢٨ مشاهدة أي بنسبة ٤٠%.

- أن عدد المشاهدات التي تتوافر فيها الخبرة المالية ل احد اعضاء لجنة التدقيق فيها كانت ٧٧ مشاهدة من أصل ١٢٨ مشاهدة أي بنسبة ٦٠%.

وأن معنوية الاختبار بلغت ٠.٠٢٧ وهي أقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار ٠.٠٥. لذا فإنه يتم قبول فرضية البحث أي -بشكل عام- فإن لجان التدقيق بالمصارف العراقية عينة الدراسة تمتلك الخبرة المالية اللازمة.

الفرضية الرابعة^{١١١١} أن هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والاقتصادية لأعضاء لجنة التدقيق في كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية^{١١١١}.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$Eff_{it} = B_0 + B_1 Exp_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:-

Eff_{it} = المتغير التابع (كفاءة القرارات الاستثمارية).

Exp_{it} = المتغير المستقل (الخبرة المالية والاقتصادية لأعضاء لجنة التدقيق).

ε_{it} = اخطاء التقدير.

B_0 = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

B_1 = ميل دالة الانحدار

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (٤) ملخص نموذج اختبار الفرضية الرابعة

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.362 ^a	.131	.118	.247605	1.940
a. Predictors: (Constant), Exp					
b. Dependent Variable: Efficient investment decisions					

يبين الجدول ملخص النموذج أعلاه model summary أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت ٠.٣٦٢، وهي قيمة متوسطة القوة وأن معامل التحديد R Square بلغ ٠.١٣١ والذي يمثل القوة التفسيرية للنموذج المستخدم. أي أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق تفسر ما قيمته ١٣.١% من كفاءة القرارات الاستثمارية، وأن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان ٠.247605 وهو رقم منخفض جداً. وكلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الإحصائية، وأن قيمة Durbin-Watson بلغت ١.٩٤٠ وهي قيمة قريبة جداً من 2 وذلك دالاً على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم اخطاء التقدير في النموذج الخطي.

جدول (٥) تباين اختبار الفرضية الرابعة

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.619	1	.619	10.103	.002 ^a
	Residual	4.108	67	.061		
	Total	4.727	68			

a. Predictors: (Constant), Exp

b. Dependent Variable: Efficient investment decisions

وهي أكبر من قيمتها الجدولية 1 المحسوبة بلغت $F_{0.103}$ أعلاه أن قيمة anova يبين جدول التباين (٦٧,١) والبالغة ٤.٠٠ عند مستوى دلالة ٥%. وأن مستوى معنوية df المحسوبة وفق درجات الحرية بلغت ٠.٠٠٢ وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار Sig الاختبار ٠.٠٥, وهذا ما يشير الى أن بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على قبول الفرضية لثبوت الاثر احصائيا وهذا يعني انه هنالك تأثير ذو دلالة احصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية.

جدول رقم (٦) معاملات دالة الانحدار للفرضية الرابعة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.105	.031		3.430	.001
	Exp	.405	.128	.362	3.179	.002

a. Dependent Variable: Efficient investment decisions

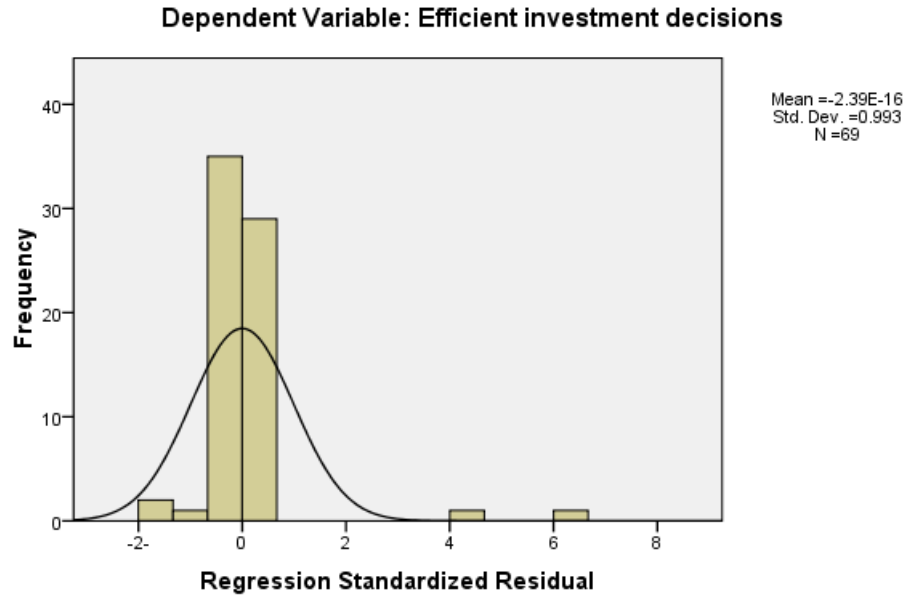
ويبين جدول معاملات دالة الانحدار **Coefficients** أن قيمة ثابت معادلة الانحدار B_0 بلغت ٠.١٠٥, وأن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت ٠.٤٠٥ والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 الى أن هنالك تأثير طردي بين المتغيرين التابع والمستقل أو بعبارة أخرى أن أي زيادة في المتغير المستقل (الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى الزيادة بمقدار 40,5% في المتغير التابع (كفاءة القرارات الاستثمارية) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى .

ويمكن اعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الاتي:-

$$Eff = 0.105 + 0.405 * Exp$$

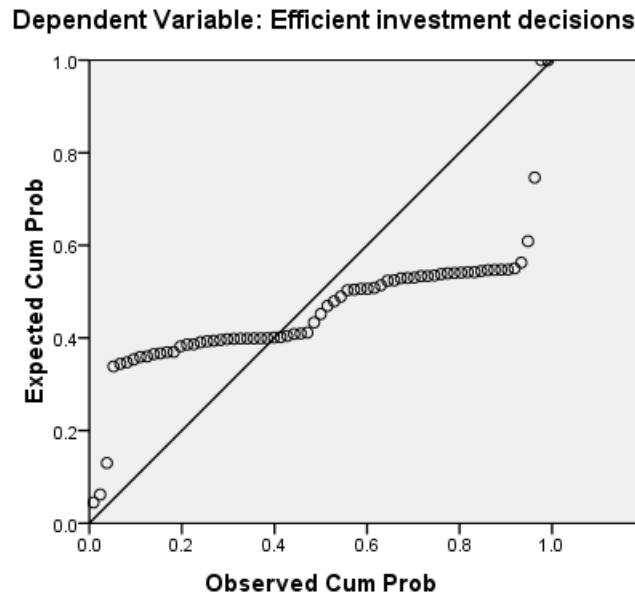
ويعرض الشكل الاتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة.

الشكل رقم (١) المدرج التكراري لبواقي الفرضية الفرعية الخامسة



ويبين الشكل الآتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بالشكل البياني والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت أن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (٢) التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية



المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

١. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن لجان التدقيق في المصارف العراقية عينة الدراسة تتمتع وبشكل عام بالخبرة المالية .
٢. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود اثر ذات دلالة احصائية لخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على كفاءة القرارات الاستثمارية وأنه لجان التدقيق تفسر ما مقداره ١٣% من كفاءة القرارات الاستثمارية الامر الذي يستدعي زيادة الاهتمام بمفهوم الخبير المالي عنده اختيار أعضاء لجنة التدقيق .
٣. خبرة اعضاء لجنة التدقيق تساهم في تحسين جودة المعلومة المالية مباشرة عكس استقلالية وحجم اللجنة والتي تساهم وبطريقة غير مباشرة من خلال تحسين وظيفة التدقيق الداخلي ودعم استقلالية المدقق الخارجي .
٤. لجنة التدقيق التي تضم بين أعضائها شخصاً على الاقل له خبرة مالية تعد اكثر فعالية في الرقابة على تصرفات الادارة والحد من قدرتها على الغش والاحتيال بما يحقق مصالحها الخاصة .
٥. زيادة مستوى التأهيل بين اعضاء لجنة التدقيق يؤدي الى زيادة دور لجنة التدقيق في تحسين عملية أعداد التقارير المالية وكفاءة اللجان في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة.
٦. اعضاء لجنة التدقيق الذين يتمتعون بالمؤهلات العلمية والخبرات السابقة من المرجح أن يقدم آراء اكثر دقة مقارنة بالأعضاء الذين لا يتمتعون بالخبرة ،خاصة فيما يتعلق بمهام التدقيق واعداد التقارير المالية.
٧. اثبتت نتائج الدراسة انخفاض كبير في مستوى الاستثمار الفعلي للشركات العراقية محل الدراسة نتيجة للظروف المختلفة التي تمر بها البلاد مما أدى الى انخفاض حجم الاعمال وارتفاع المخاطر ونمو حجم الديون المستحقة وانخفاض السيولة ، مما ادى الى ازدياد عدد الشركات ذات النقص بالاستثمار على الشركات ذات الزيادة في الاستثمار، لذلك من الضروري تحسين المناخ الاستثمار العراقي وتذليل الصعوبات والمخاطر التي تقف بوجه المستثمرين.

التوصيات :

١. ضرورة قيام الجهات التشريعية والمنظمات المهنية بتفعيل خصائص لجان التدقيق وعلى وجه الخصوص الخبرة العلمية والعملية وان يتم النص على وجود خبير مالي اسوة بتجارب الدول الرائدة في مجال تطبيق لجان التدقيق .

٢. ضرورة وجود أعضاء متخصصين خبراء في مجال العمل الذي تمارسه لجان التدقيق الخاصة بالمؤسسة لان ذلك يساعد على تقليل المخالفات في التشريعات وتقليل حالات الغش والتلاعب وممارسات ادارة الارباح.
 ٣. ضرورة الحرص عند تعيين اعضاء لجنة تدقيق اختيار ممن تتوفر لديهم الخبرات المؤهلات والخبرة المناسبة.
 ٤. يوجد نقص واضح لحملة الشهادات العليا بين اعضاء لجنة التدقيق مما يتطلب تحفيز مجالس ادارة الشركات بضرورة استقطاب حملة الشهادات العليا للعمل ضمن كوادرها .
 ٥. العمل على ايفاد عدد من أعضاء لجان التدقيق ببعثات خاصة متكررة بغية الحصول على شهادات مهنية والحصول على الخبرات والمهارات .
 ٦. نظراً لدور الذي تلعبه الخبرة المالية او المحاسبية ،يجب وضع برامج تدريب خاصة لدعم وتنمية القدرات المالية والمحاسبية ولإشرافيه لأعضاء لجنة التدقيق باستمرار لأداء واجباتها ومسؤولياتها ومهامها بشكل أفضل .
 ٧. يجب على مجالس الادارة في الشركات أن تحدد مجموعة من المؤهلات والكفاءات الواجب توفرها في اعضاء لجنة التدقيق مثل الخبرة المحاسبية أو الخبرة المالية أو الخبرة بشؤون القانونية.
- المصادر و المراجع :

١. مطر, محمد وتيم, فايز " إدارة المحافظ الاستثمارية " دار وائل للنشر, الطبعة الاولى ٢٠٠٥
٢. عريقات, حربي محمد موسى "مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي" دار وائل للنشر, الطبعة الاولى ٢٠٠٦.
٣. عبد الله, عبد الله عبد الكريم, "ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الاشارة الى منظمة التارة العالمية ودورها في هذى المجال", عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١٠ م.
٤. الشواربي, محمد عبد المنعم "دور دوران أعضاء لجان المراجعة في تحقيق لجنة المراجعة وأثر ذلك على اتعاب المراجعة الخارجية" <https://www.acc4arab.com/post/drash-majstyr-dwr-dwran-aadhaa-ljan-almrajah-fy-thqyq-faalyh-ljnh-almrajah-wathr-thlk-ala-ataab-almrajah-alkharjyh>
٥. حسين, محمد أبراهيم محمد "قياس تاثير جودة التقارير المالية وآليات حوكمة الشركات ،وخصائص المديرين التنفيذيين على كفاءة القرارات الاستثمارية :دراسة تطبيقية، ٢٠١٩
٦. باكير, محمد مجد الدين " محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجيتها " الشعاع للنشر والتوزيع والطبعة ٢٠٠٨.

1. Abbott, LJ, PARKER,S and peters G.F “Audit committee characteristics and financial Misstatement “Astudy of the efficacy certain of certain Blue Ribbon committee: <http://www.ssrn.com..COM>.
2. Anis,chariri&Indira Januarti" Audit committee characteristics and integrated reporting :Empirical study of companies listed on the Johannesburg stock exchange”VOL.XX,Issue .48,2017.
3. Biddle, Gary" How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency?, Journal of Accounting and Economics,Vol.2,2009.
4. Feng ,Zhuoan “Audit committee characteristics and financial reporting comparability” thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of research.
5. Giard,Vincent “Gestion De La production Et des flux .economice .france,2003
6. Gofe ,tesfaye Eresso “Assessments of the determinants of investment s of activities in Nekemte Town “ Vol.6,No.11,2018 .
7. Kamarudin,Khairul Anuar,&Ismail,Wan Adibah Wan " The Effects of audit Committee Attributes on Fraudulent Financial", Journal of modern accounting ,Vol.10,No.5,2014.
8. Myerse ,S " determinants of corporate borrowing “gournal of financial economics,VOL.5,NO.2,1977.
9. Oteng, Evans “ Financial Literacy and investment decisions Among Traders in the techiman municipality” Vol.10,No.6, 2019.
10. Rad,seyed sajad Ebrahimi& Zaini embong &Norman Mohd-saleh Romlah”financial information quality and investment efficiency :evidence form Malaysia ,VOL .12,NO.1,2016.
11. Richarson,Scott “Over –investment of free cash flow”,2006.
12. Robert R Moeller, brinks modern internal auditing ,sixteh edition ,john willey &sons .usa 2005.

13. Salleh ,Zalailah & Baatwah ,saeed. Ahmad ,Norsiah “Audit Committee Financial Expertise and Audit And Audit Reportage :Malaysia Further Insight ,2017:139.
14. Shahzad ,faisal “the influence of financial reporting quality and audit quality On investment efficiency” :evidence from Pakistan ,article in international journa of Accounting and information management , October 201^.
15. Jiang ,Xia “Over –investment of free cash flow during CEO”,2016.
16. Corporate Governance principles in the ASX (<https://www.bing.com/search>).
17. PCAOB-Sarbanes Oxley Act of 2002.